



الأدوات لكن، لام الأمر، لات، لا النافية، لما، ما الاستفهامية في قراءة عيسى بن عمر  
أ.د. عباس علي إسماعيل

الباحث مسلم جواد كاظم

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء

DOI: <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i72.15706>

الملخص:

قرأ عيسى بن عمر بعض الأدوات النحوية بشكل مغایر لما جاء في قراءة الجمهور، وهذه الأدوات هي: إن، وأن بالتشديد والتخفيف، وأن، ولكن، ولات، ولام الأمر، ولا النافية للجنس، ولما، فضلاً على قراءة أداة الاستفهام وأداة الشرط، وقراءة (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجر عليها. وسوف نكتفي في هذا البحث بدراسة ست أدوات في قراءته، وهي: لكن، لام الأمر، لات، لا النافية، لما، ما الاستفهامية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات النحوية، قراءة عيسى بن عمر

**Abstract:**

Issa bin Omar read some grammatical devices in a manner different from what was stated in the reading of the masses, and in this research we will limit ourselves to studying six devices in his reading.

**Keywords:** Grammatical tools, reading Issa bin Omar

المقدمة:

يسعى الباحثان في هذا البحث إلى دراسة بعض الأدوات العاملة لغير الجر في قراءة عيسى بن عمر؛ إذ قرأ بعض هذه الأدوات بشكل مغایر لما جاء في قراءة الجمهور، وهذه الأدوات هي: إن، وأن بالتشديد والتخفيف، وأن، ولكن ، ولات ، ولام الأمر ، ولا النافية للجنس ، ولما ، فضلاً على قراءة أداة الاستفهام



وأداة الشرط ، وقراءة (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجر عليها. وسوف نكتفي في هذا البحث بدراسة سَتَّ أدوات في قراءته، وهي : لكن، لام الأمر ،لات، لا النافية، لما ، ما الاستفهامية.

### ١- القراءة بتشديد النون في (لكن) بدلاً من تخفيفها :

لكن تستعمل للاستدراك ، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مخففة ، وإنما يستدرك بها بعد النفي ، نحو قوله : ما جاءني زيد لكن عمرو لم يأت ، ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكن عمراً قد ذهب ، ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بها بعد الإيجاب ما كان مستغنِّياً ، نحو قوله : جاء زيد ، فأقول : لكن عمراً لم يأت ، وتكلم عمرو لكن خالد سَكَّ ، فأمّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسمًا على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلّا بعد النفي ، فلا يجوز أن تقول : جاءني عمرو ولكن زيد ، ولكن تقول : ما جاءني عمرو ولكن زيد ، فإن عطفت بها جملة ، وهي الكلام المستغنِّي عنه جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ، نحو قوله : قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني ، فالمحففة لا يستدرك بعد الإيجاب في المفرد ، أمّا إذا وقع بعدها جملة فيجوز ذلك ، و (لكن) العاطفة لا تكون إلّا بعد النفي<sup>(١)</sup>.

وتهمل (لكن) إذا خفت وجوباً ، نحو قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى : ((ولَكِنَّ اللَّهَ قَاتَلَهُمْ )) [الأنفال : ١٧] بتفصيف النون في لكن ، هكذا: ولكن الله<sup>(٢)</sup> ، وأجاز يونس والأخفش الأسط إعمالها حينئذ قياساً ، وحكي عن يونس أنه حكا عن العرب<sup>(٣)</sup>.

وقرأ عيسى بن عمر (ولكن أنفسهم) بتشديد النون ، وأنفسهم اسمها ، ويظلمون خبرها ، في قوله تعالى : ((وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنَّ أَنفُسَهُمْ يَظْلَمُونَ )) [آل عمران : ١٧] ، وقرأ جمهور القراء (لكن) بالنون الخفيفة فهي استدراكية ، وأنفسهم : مفعول به مقدم للفعل (يظلمون)<sup>(٤)</sup>.

ولقد عَدَ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر (ولكن أنفسهم يظلمون) بتشديد النون من القراءات الشواد<sup>(٥)</sup> . وقال الزمخشري : " وقرئ (ولكن) بالتشديد بمعنى ولكن أنفسهم يظلمونها هم ، ولا يجوز أن يُراد ولكنه أنفسهم يظلمون ، على إسقاط ضمير الشأن ، لأنَّه إنما يجوز في الشعر"<sup>(٦)</sup> .



ونكر العكري أنه من خفف فإنه نصب بـ (يظلمون) ، وأما من شدّ فإنه نصب بـ (لكن) ، والخبر (يظلمون) ، والعائد مذوف ، تقديره يظلمونها ، وهو ضعيف<sup>(٧)</sup> .

ورأى أبو حيّان أن حذف الضمير من الخبر شيء حسن ، وحسن حذفه هنا ؛ لكون فاصلة رأس آية ، ولو صرّح به لزال هذا المعنى<sup>(٨)</sup> .

وعلى قراءة الجمهور تكون (لكن) حرف عطف للاستراك لا محل له من الأعراب ؛ لأنّه مخفف و (أنفسهم) مفعول به مقدّم للفعل (يظلمون) منصوب بالفتحة و (هم) ضمير الغائبين مبني في محل جرّ بالإضافة ، ويظلمون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل<sup>(٩)</sup> وقال السمين حين وقف على قوله تعالى : (ولكن أنفسهم يظلمون) بأنّ "العامة على تخفيف (لكن) ، وهي استدراكية ، و (أنفسهم) مفعول مقدّم ، وقدّم للاختصاص ، أي : لم يقع وبالظلمهم إلا بأنفسهم خاصة لا ينطّاهم ، ولأجل الفواصل أيضًا ، وقرأ بعضهم مشدّدة ، ووجهها أن يكون (أنفسهم) اسمها ، و(يظلمون) الخبر ، والعائد من الجملة الخبرية على الاسم المذوف كون الفعل فاصلة ، فلو ذكر مفعوله لفاظاً هذا الغرض ، وقد خرّجه بعضهم على أن يكون اسمها ضمير الأمر والقصة حذف للعلم به ، و (أنفسهم) مفعول به مقدّم لـ(يظلمون) ، كما تقدّم ، والجملة خبر لها ، وقد رُدّ هذا بأنّ حذف اسم هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة<sup>(١٠)</sup> .

ورأى أبو السعود أن تقديم المفعول به جاء لرعاية الفواصل لا للتخصيص ؛ إذ الكلام في الفعل باعتبار تعلقه بالفاعل ، لا بالمفعول ، أي : ما ظلمهم الله ولكن ظلموا أنفسهم ، وصيغة المضارع للدلالة على التجدد والاستمرار ، وذكر أن قرئ (ولكن) بالتشديد على أنّ أنفسهم اسمها ، ويظلمون خبرها ، والعائد مذوف للفاصلة ، أي : ولكن أنفسهم يظلمون ، وأما تقدير ضمير الشأن فلا سبيل إليه ؛ لاختصاصه بالشعر ضرورة<sup>(١١)</sup> ، كما في قول المتّبّي<sup>(١٢)</sup> :

ولماكُنْتِ مِنْ يَدْخُلُ الْعِشْقَ قَلْبَهُ  
ولكُنْ مَنْ يُبَصِّرُ جُفونَكَ يَعْشُقُ .



## ٢- القراءة بكسر لام الأمر بعد الواو بدلاً من إسكانها :

لام الأمر : هي اللام التي تدخل على الفعل المضارع ، فتجعله دالاً على الطلب مجزوماً ، والفعل الذي تدخل عليه لام الأمر يدل على الغائب ، إن كان معلوماً ، ويقل دخولها على المتكلم المفرد المعلوم ؛ لأنَّ الواحد لا يأمر نفسه ، فإن كان مع المتكلم غيره هان الأمر ؛ لمشاركة غيره له فيما يأمر به ، نحو قوله تعالى : ((وَلَنْحَمِلْ خَطَايَاكُمْ )) العنكبوت : ١] ، وأقل من ذلك دخولها على المخاطب المعلوم ؛ لأنَّ له صيغة خاصة ، وهي : أفعُلْ ، فيستغنى بها عنه<sup>(١٣)</sup> .

ولام الأمر تكون مكسورة عادة إلَّا إذا وقعت بعد الواو والفاء ، فالأكثر تسكينها ، نحو قوله تعالى : (( فَلَيَسْتَحِيُوا لَيْ وَلَيُؤْمِنُوا )) البقرة : ١٨٦] ، وقد تسكن بعد ثمَّ ، قال ابن الحاجب : "إسكانها مع الفاء أكثر منها ، ومع الواو أكثر من ثمَّ ، ووجهه أنَّ الفاء اتصلت اتصالاً معنوياً وصوريَاً ، وهي على حرف واحد ، فصارت كالجزء منها لفظاً ومعنى ... ونقصت الواو ... صورة الاتصال ... بخلاف الفاء...ونقصت ثمَّ عنها من حيث إنَّها كاملة مستقلة على حرف واحد ...<sup>(١٤)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر (ولتكن) بكسر اللام على الأصل في قوله تعالى : (( وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ )) [آل عمران : ١٠٤] ، وكانت قراءة الجمهور من القراء (ولتكن) بسكون اللام<sup>(١٥)</sup> .

وأجاز الرجال كلتا القراءتين ، ولكنَّه فضل القراءة بإسكان لام الأمر على تحريكها بالكسر ، فذكر أنَّ اللام مسكونة ، وأصلها مكسورة ، ولتكن منكم " ولكن الكسرة حذفت ؛ لأنَّ الواو صارت مع الكلمة حرف واحد ، وألزمت الحذف ، وإن قرئت ولتكن - بالكسر - فجيد على الأصل ، ولكن التخفيف أبود وأكثر في كلام العرب"<sup>(١٦)</sup> .

وقال أبو جعفر التّحاس : "ولتكن ... أمر ، والأصل : ولتكن ، حذفت الكسرة لثقلها وحذفت الضمة من النون للجزم ، وحذفت الواو لانقاء الساكنين"<sup>(١٧)</sup> .



وبين الطوسي أن اللام في ( ولتكن ) لام الأمر ، وإنما سكنت مع الواو ، ولم يكن لام الإضافة ؛ لأن تسكين لام الأمر يؤذن بعملها أنه الجزم ، وليس كذلك لام الإضافة ، ولم يسكن مع ثم ؛ لأن ( ثم ) كلمة مستقلة<sup>(١٨)</sup> .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة ( ولتكن ) بكسر الهمزة الحسن البصري ، والزهيري ، وأبو عبد الرحمن ، وأبو حبيبة ، وكذلك قرأوا لام الأمر في جميع القرآن<sup>(١٩)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر بكسر اللام ( فلِيؤمِنْ ) و ( فَلِيَكُفِرْ ) في قوله تعالى : (( وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاء فَلِيُؤمِنْ وَمَنْ شَاء فَلِيَكُفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا )) [ الكهف : ٢٩ ] ، وقد شارك عيسى بن عمر في القراءة بالكسر الحسن ، والزهيري ، وأبو حبيبة ، وقرأ جمهور القراء بسكون اللام فيهما ، هكذا : فلِيُؤمِنْ و فَلِيَكُفِرْ<sup>(٢٠)</sup> .

ونظر النحويون أن اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسرة ، وقبيلة سليم تفتحها ، واسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، نحو : قوله تعالى : (( فَلَيَسْتَحِيُوا لِي وَلَيُؤْمِنُوا بِي )) [ البقرة : ١٨٦ ] ، وقد تسكن بعد ( ثم ) نحو : قوله تعالى : (( ثُمَّ لَيَقْضُوا )) [ الحج : ٢٩ ] ، في قراءة الكوفيين<sup>(٢١)</sup> .

وكسر اللام حملًا على مقابل عملها وهو الجرّ ، وقيل أصلها السكون مشاكلة لعملها ؛ كما فعل في باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت ، وفتحها لغة - حكاهما الفراء عنبني سليم ، وقيد النقل عن الفراء بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوحًا ، وعلى هذا لا تفتح في نحو : لِتَكْرُمْ زِيَادًا<sup>(٢٢)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر ( فَلِيَصُمِّمْهُ ) بكسر اللام ، والكسر هو المشهور في لغة العرب ، وهو الأصل في قوله تعالى : (( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمِّمْهُ )) [ البقرة : ١٨٥ ] ، وقرأ جمهور ( فَلِيَصُمِّمْهُ ) بسكون اللام<sup>(٢٣)</sup> .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة لام الأمر بالكسر الحسن ، والزهيري ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وأبو حبيبة<sup>(٢٤)</sup> ، وكذلك رويت هذه القراءة عن الإمام علي ( ع )<sup>(٢٥)</sup> .



ونكر أبو جعفر النحاس أن الحسن البصري كان يكسر لام الأمر سواء أكانت مبتدأة أم كان قبلها شيء ، وهو الأصل ، ومن قرأ بإسكان لام الأمر إنما يحذف الكسرة ؛ لأنها ثقيلة<sup>(٢٦)</sup> .

وبين القرطبي في كلامه عن قوله تعالى (فليصمه) أن قراءة العامة بجزم اللام ، وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام ، وهي لام الأمر ، وحُقُّها الكسر إذا أفردت ، فإذا وصلت بشيء ، ففيها وجهان : الجزم ، والكسر ، وإنما توصل بثلاثة أحرف : بالفاء ، قوله : ((فَلَيَعْبُدُوا)) [قرיש: ٣] ، والواو قوله : ((ولَيُؤْفُوا)) [الحج : ٢٩] ، وثم<sup>(٢٧)</sup> قوله : ((ثُمَّ لَيُقْصُوا)) [الحج : ٢٩] .

ونكر صاحب شرح التسهيل أن فتح لام الأمر لغة<sup>(٢٨)</sup> ، ونكر أبو حيّان أن فتحها لغة بني سليم حكاها الفراء ، ونكر أن هؤلاء إنما يفتحون لام الأمر لفتحة الياء بعدها ، أي لسبب صوتي ، وهو الإتباع الحركي<sup>(٢٩)</sup> ، وقال : " وقرأ الجمهور بسكون اللام في (فليصمه) أجروا ذلك مجرى الفعل ، فخفقوا ، وأصلها الكسر ، وقرأ عيسى التقي وكذلك قرأ لام الأمر في جميع القرآن نحو: فلكتب ، وليُملل بالكسر ، وكسر لام الأمر وهو مشهور لغة العرب"<sup>(٣٠)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر (فليكتب) و (وليُملل) بكسر اللام ، وهو مشهور في لغة العرب ، في قوله تعالى : ((فَلْيَكُتُبْ وَلْيُمْلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيُتَقَدِّمْ اللَّهُ رَبُّهُ)) [البقرة : ٢٨٢] ، وممن شاركه في ذلك أبو عبد الرحمن السلمي ، والحسن ، والزهري ، وأبو حيّة ، وقرأ جمهور القراء بسكون اللام<sup>(٣١)</sup> ، وكذلك قرأ بهذه القراءة أيضًا عمرو بن عبيد ، ويحيى بن وثاب<sup>(٣٢)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر (ولنحمل) بكسر اللام في قوله تعالى : ((ولنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)) [العنكبوت : ١٢] ، ورويَت قراءة كسر اللام عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وكذلك رويَت عن الحسن البصري، ونوح القاري، وابن محيصن ، وكانت قراءة جمهور القراء (ولنحمل) بسكون اللام<sup>(٣٣)</sup> .

وقال الفراء في حديثه عن قوله تعالى (ولنحمل) أنه : " أمر فيه تأويل جزاء ، كما إن قوله تعالى : ((انْهُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ)) [النمل : ١٨] نهي فيه تأويل الجزاء ، وهو كثير في كلام العرب "<sup>(٣٤)</sup> .



ونكر أبو جعفر النحاس أن القراءة بإسكان لام الأمر ، ويجوز أن تقرأ ( ولتحمل ) بكسر اللام ، وهو الأصل ، إلا أن الكسرة حذفت استخفافاً ، وهو أمر في تأويل الشرط والجزء ، والمعنى : إن تتبعوا سبيلاً حملنا خطايِّاً ( <sup>٣٥</sup> ) .

وأشار ابن عابدين إلى أن قوله تعالى ( ولنحمل خطايِّاً ) ليس المراد منه الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب ( <sup>٣٦</sup> ) ، وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي ( <sup>٣٧</sup> ) .

### ٣- القراءة باستعمال ( لاث ) حرف جر :

يرى جمهور النحويين أن ( لاث ) أداة تعمل عمل ليس ، ولا يذكر بعدها إلا أحد معموليها ، أي إنما اسمها وإنما خبرها ، والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها المرفوع ( <sup>٣٨</sup> ) . وهي لا تعمل عند الفراء إلا في لفظ حين ، وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من النحويين إلى أنها تعمل في لفظ حين ومما جاء بمعناه ( <sup>٣٩</sup> ) .

وقرأ عيسى بن عمر قوله تعالى : ( ولات حين ) بفتح التاء ، وجر النون من لفظ حين في قوله تعالى : ( كم أهلكنا من قبليهم من قرآن فنادوا ولات حين مناص ) [ ص : ٣ ] ، وكذلك روي عنه أنه قرأ بكسر التاء وفتح النون هكذا ( ولات حين ) ، وروي عنه أيضاً أنه قرأ الآية هكذا : ( لات حين ) بفتح التاء وضم النون على إعمال ( لات ) عمل ليس ، وروي عنه قراءة رابعة في الآية ، وهي كسر التاء وجر النون ، هكذا : ( ولات حين ) ، وقرأ جمهور القراء ( ولات حين ) بفتح التاء ونصب النون على إعمالها عمل ليس ، واسمها محذوف ، والتقدير : لات حين حين مناص ( <sup>٤٠</sup> ) .

وقد وصف سيبويه القراءة بفتح التاء وضم النون في هذه الآية الكريمة بأنها قليلة في الاستعمال ، وذكر أن بعضهم قرأ ( ولات حين مناص ) " وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي : من فر عن نيرانها فانا ابن قيس لا براخ جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع" ( <sup>٤١</sup> ) .



وخرجوا قراءة الجمهور بفتح التاء ونصب النون على أن (لات) عملت عمل ليس ، واسمها مذوف ، والتقدير : ولا<sup>ت</sup> حين حين مناص ، وعلى رأي الأخفش أن (لات) عملت عمل إن ، فتنصب الاسم ، والخبر مذوف ، وقال عن قراءة عيسى بفتح التاء ورفع النون ما نصه : " ورفع بعضهم ( ولا<sup>ت</sup> حين مناص ) ، فجعله في قوله مثل ليس ، كأنه قال ليس أحد ، وأضمر الخبر " (٤٢) .

وتحتث الرضي عن مجيء الاسم بعد (لات) منصوباً ومرفوعاً ، فقال : " فإذا وليها (حين) فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها مذوفاً ، و (حين) خبرها ، أي : لا<sup>ت</sup> حين حين مناص ، وتعمل عمل ليس لمشابهتها له ... ولا يمتع دعوى كون (لا) هي (لا) التبرئة ، ويقويه لزوم تكير ما أضيف (حين) إليه ، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر مذوف ، كما في ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، وإذا ارتفع ، فالاسم مذوف ، أي : لا<sup>ت</sup> حين مناص ، كما في ( لا عليك ) (٤٣) .

وعرض الفراء قراءة عيسى بفتح التاء وخفض النون ، وذهب إلى أن (لات) هنا حرف جر ، يُجرُّ به الزمان ، فلفظ (حين) بعدها مجرور بها ، إذ قال : " قوله : فنادوا ولا<sup>ت</sup> حين مناص ، يقول : ليس حين فرار ، ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض ، أنسدوني : نَدَمَ الْبَغَةُ وَلَا<sup>ت</sup> سَاعَةً مَنْدِمٌ وَالْبَغَيْ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيَهُ وَخَيْمٌ " (٤٤) .

وردَّ ابن هشام رأيه ، وذهب إلى أن التقدير : حين مناصهم ، ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من (حين) ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه . أو هو على تقدير (من) الاستغرافية (٤٥) .

وتحتث الطبرى عن قراءة عيسى بن عمر بجر لفظ (الحين) ، فقال : " أمّا الجر فهي قراءة عيسى بن عمر ، فقيل : إنَّه جعل (لات) حرف جر ، كقوله : طَلَبُوا صَلَحًا وَلَا<sup>ت</sup> أَوَانٍ فَأَجْبَنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بِقَاءً . فجر أوان ، وأضمر حين ، وأضاف إلى (أوان) ؛ لأنَّ (لات) لا تكون إلا مع حين ... وقال بعض نحوى الكوفة : من العرب من يضيف (لات) فيخفض بها" (٤٦) .



وقال الزجاج : " ويجوز لات حين مناصٍ ، والرفع جيد ، وقد أجازوا الخفض؛ فقالوا : لات حين أوانٍ ، وقال : فأما النصب فعلى أنها عملت عمل ليس ، والمعنى : وليس الوقت حين مناصٍ ، ومن رفع بها جعل حين اسم ليس ، وأضمر الخبر على معنى ليس حين منجي لنا ، ومن خفض جعلها مبنية مكسورة للتقاء الساكنين ، كما قالوا : قَدِلَكَ ، فبنيه على الكسر" (٤٧) ، ومعناه حسبك.

وقال أبو جعفر النحاس : " روي ( لات أوانٍ ) بالخفض ، وإنما يقع ما بعد ( لات ) مرفوعاً ومنصوباً ، وإن كان قد روي عن عيسى بن عمر أنه قرأ ( ولا ت حين مناصٍ ) بكسر التاء من ( لات ) ، والنون من ( حين ) ، فإن الثبت عنه أنه قرأ ( ولا ت حين مناصٍ ) ، فبني ( لات ) على الكسر ونصب ( حين ) ، فأما ( لات أوانٍ ) ففيه تقديران : قال الأخفش : فيه مضمر ، أي : ولا ت حين أوانٍ ، قال أبو جعفر : وهذا القول بين الخطأ ، والتقدير الآخر عن أبي إسحاق ، قال تقديره : ولا ت حين أواننا ، فحذف المضاف إليه ، فوجب ألا يُعرَب ، فكسره للتقاء الساكنين ، وأنشد محمد بن يزيد ( لات أوانٍ ) بالرفع" (٤٨) .

وعَدَ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر بكسر التاء من ( لات ) والنون من ( حين ) من القراءات الشاذة (٤٩) .

وبَيْنَ الزمخشري أَنَّ ( لات ) هي ( لا ) المشبهة بليس ، زيدت عليها تاء التأنيث ، و(حين مناصٍ) منصوب بها ، كأنك قلت : لا حين مناصٍ لهم ، وذكر أنَّ الأخفش الأوسط يرى أنَّ ما ينتصب بعدها بفعل مضمر ، أي : ولا أرى حين مناصٍ ، ويرتفع بالابتداء ، أي : ولا حين مناصٍ كائن لهم ، وعند الخليل وسيبوه أنَّ النصب على : ولا ت حين حين مناصٍ ، أي : وليس الحين حين مناصٍ ، والرفع على ولا ت حين مناصٍ حاصلاً لهم ، وأشار إلى أنه قرأ ( حين مناصٍ ) بالكسر ، و ( لات ) بكسر التاء على البناء كجير ، وحمل الكسر في حين بأنه ترك قطع المضاف إليه من ( مناصٍ ) ؛ لأنَّ أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين (٥٠) .



وقال ابن عطية : " وقراءة الجمهور بفتح التاء من ( لات ) والنون من ( حين ) ، وروي عن عيسى كسر التاء من ( لات ) ونصب النون من ( حين ) ، وروي عنه أيضًا كسر النون منها ، وقرأ الناس : ( ولات حين ) برفع النون على إضمار الخبر" <sup>(٥١)</sup> .

#### ٤- القراءة بـ ( لا ) نافية للجنس بدلاً من رفع ما بعدها :

تكون (لا) عاملة عمل (إنّ) ، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ (لا) تبرئة ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً ، نحو قوله : لا صاحب جود مقوٌّ ، أو رافعاً نحو : ( لا حسناً فعله مذموم ) ، أو ناصباً نحو : ( لا طالعاً جيلاً حاضر ) ، وقد تكون (لا) المشبهة بـ (ليس) نافية للجنس ، فيصدق على خبرها أنه منصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس <sup>(٥٢)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر ( فلا خوف ) بالفتح من غير تنوين على النصب بـ ( لا ) التي للجنس في قوله تعالى : (( قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يُتَبَيَّنُ مِنْيَ هُدًى فَمَنْ تَتَّبِعَ هُدًى يَلْهُو فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَئُون )) [ البقرة : ٣٨ ] ، وشاركه في هذه القراءة الزهري ، ويعقوب ، والحسن ، وابن أبي إسحاق الحضرمي ، وابن محيصن ، وكانت قراءة الجمهور ( فلا خوف ) بالرفع والتنوين <sup>(٥٣)</sup> .

وذكر سيبويه أنّ ممّا لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه ( لا ) في قوله تعالى : ( لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) ، وقد تستعمل عاملة عمل ليس ، وليس ذلك بكثير في كلامهم <sup>(٥٤)</sup> . ويدخل في هذا الباب قول الراعي النميري <sup>(٥٥)</sup> :

لَا نَاقَةٌ لَّيْ فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ  
وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قَلْتَ مُعْلَنَةً

والشاهد في البيت رفع ما بعد ( لا ) على الابتداء والخبر ، وذلك لتكرارها ، ولو نصب على الإعمال لجاز ، والرفع أكثر <sup>(٥٦)</sup> .

وقال النحّاس : " وقرأ عيسى بن عمر ( فلا خوف عليهم ) ، والاختيار عند النحوين الرفع والتنوين ؛ لأنّ الثاني معرفة لا يكون فيه إلا الرفع ، فاختاروا في الأول الرفع أيضًا ليكون الكلام على وجه واحد " <sup>(٥٧)</sup> .



وذهب ابن عطيه إلى أنّ ( لا ) هنا تعلم عمل ( ليس ) ، ولكنّه حذف التنوين تخفيفاً لكثره الاستعمال<sup>(٥٨)</sup> ، ورَدَّ هذا التخريج أبو حيان ، وذهب إلى أنّ الأولى أن يكون مبتدأ<sup>(٥٩)</sup> .

وبين ابن عطيه أنّ قراءة عيسى بن عمر ( فلا خوف ) بالنصب على أنّ ( لا ) لبني الجنس ، وخرج القراءتين : قراءة عيسى ، وقراءة الجمهور فقال : " ووجه أنه أعم وأبلغ من رفع الخوف ، ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قوله ( هم يحزنون ) على مرفوع ..." <sup>(٦٠)</sup> .

وقال القرطبي : " قرأ عيسى بن عمر ( فلا خوف ) بفتح الفاء على التبرئة ، والاختيار عند التحويين الرفع والتنوين على الابتداء ؛ لأنّ الثاني معرفة ، لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنّ ( لا ) لا تعلم في معرفة ، فاختاروا في الأول الرفع أيضاً ليكون الكلام من وجه واحد ، ويجوز أن تكون ( لا ) في قوله : فلا خوف بمعنى ليس" <sup>(٦١)</sup> .

ونكر أبو حيان الأندلسي أنّ الجمهور قرأوا بالرفع والتنوين ، وعيسى الثقفي بالفتح في جميع القرآن ، ووجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في ( ولا هم يحزنون ) ، فرفعوا للتعادل ، ، ورأى أنّ الأولى أن يكون مرفوعاً بالابتداء لوجهين ، أحدهما : إعمال ( لا ) عمل ليس قليل جداً ، والثاني : حصول التعادل بينهما ؛ إذ إنّ ( لا ) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ، ولم تعلم فيهما" <sup>(٦٢)</sup> .

وقال السمين : " وقرأ عيسى الثقفي ( فلا خوف ) مبنياً على الفتح ؛ لأنّها ( لا ) التبرئة ، وهي أبلغ في النفي ، ولكنّ الناس رجحوا قراءة الرفع ... لوجهين ، أحدهما : أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله : ( ولا هم ) لأنّه معرفة ، و ( لا ) لا تعلم في المعرفة ، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لتشاكل الجملتان" <sup>(٦٣)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر ( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ) بالفتح من غير تنوين في قوله تعالى : (( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج )) [البقرة : ١٩٧] ، وقرأ أبو جعفر ، والحسن ، وجبلة والكسائي كلامهما عن الفضل عن عاصم ( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ) بالرفع والتنوين في الثلاثة<sup>(٦٤)</sup> .



وقال الفراء : " فالقراء على نصب ذلك كله بالترئية إلاً مجاهاً ، فإنه رفع الرفت والفسوق ، ونصب الجدال ، وكل ذلك جائز ، فمن نصب أتبع آخر أوله ، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن الترئية فيها وجهان : الرفع بالنون ، والنصب بحذف النون ، ولو تنصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن " <sup>(٦٥)</sup> وقد علّق الطبرى على قراءة الرفع والتنوين ، فقال : " فأعجب القراءات في ذلك عندي قراءة من قرأ ( فلا رفت ولا فسوق ولا جدال ) برفع ( الرفت ) و ( الفسوق ) وتنوينهما ، وفتح الجدال بغير تنوين " <sup>(٦٦)</sup> . فمن رفعهما ونونهما ، فإنه جعل ( لا ) بمعنى ( ليس ) ، والخبر مذوق ، والتقدير : فليس فيه رفت ولا فسوق <sup>(٦٧)</sup> .

ونذكر أبو جعفر النحاس أنّ خبر الابتداء محمول على المعنى ، أي : فلا يكن فيه رفت ، و(لا) في قوله ( فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج ) على الترئية ، وقرأ يزيد بن القعقاع ( فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج ) ، فجعل ( لا ) بمعنى ( ليس ) ويجوز الرفع على الابتداء ، وقال أبو عمرو: المعنى فلا يكن فيه رفت إلاً أنه نصب ( ولا جدال في الحج )، وقطعه من الأول ؛ لأنّ معناه عنده أنه قد زال الشك في أنّ الحج في ذي الحجّة ، ويجوز ( فلا رفت ولا فسوق ) بالعطف على الموضع <sup>(٦٨)</sup> .

ووجه مكي بن أبي طالب القراءتين في الآية القرآنية ( فلا رفت ولا فسوق ) بقوله " من نصب فعلى الترئية ، مثل قوله تعالى : ( لا رَبِّ فِيهِ ) [ البقرة : ٢ ] ، ومن رفع جعل ( لا ) بمعنى ليس ، وخبر ليس مذوق ، أي : ليس رفت فيه " <sup>(٦٩)</sup> .

وذهب بن غلبون إلى أنّ مَنْ نصب : ( فلا رفت ولا فسوق ) لم يجز أن يبتدئ بقوله : ( ولا جدال ) ؛ لأنّه متعلق بما قبله من الاسمين المفتوحين بالعطف عليهما ، وأمّا من رفع قوله : ( فلا رفت ولا فسوق ) فله تقديران ، أحدهما ، أن يرفع الاسمين بالابتداء دون ( لا ) ، فعلى هذا الوجه لا يبتدئ بقوله : ( ولا جدال ) ؛ لأنّ ( لا ) مع ( جدال ) في موضع الرفع ، فهو متعلق بالاسمين المرفوعين قبله بالعطف عليهما ، وقوله ( في الحج ) خبر عن الاسماء الثلاثة <sup>(٧٠)</sup> .



وقال الطوسي : "قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ( فلا رفت ولا فسوق ) بالرفع ، ( ولا جدال ) بالنصب ، والباقيون بالنصب فيهُنَّ ، تقدير الآية : أشهُرُ الحجَّ أشهُرٌ معلوماتٌ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إلى مقامه" (٧١) .

ونكر الزمخشري أَنَّه قرئ المنفيات الثلاث بالنصب وبالرفع ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأوَّلين بالرفع ، والآخر بالنصب ؛ لأنَّهما حملَا الأوَّلين على معنى النهي ، كأنَّه قيل : فلا يكونَ رفت ولا فسوق ، ، والثالث : على معنى الإخبار بانتقاء الجدال ، كأنَّه قيل : ولا شَكَ ولا خلافٌ في الحج (٧٢) .

وقد رفض ابن عطيه قولَ مَنْ قال: إنْ ( لا ) بمنزلة ليس في نصب الخبر ، وذهب إلى أنَّهما الاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر ، و ( في الحج ) هو الخبر في قراءة كلَّها بالرفع ، وفي قراءة كلَّها بالنصب (٧٣) .

ويرى الطبرسي أَنَّ حَجَّةَ عَيْسَى بْنَ عَمْرٍ فِي فَتْحِهِ الْكَلْمَاتِ ( رفت وفسق وجدال ) أَنَّهَا أَشَدُّ مَطَابِقَةً لِلْمَعْنَى المقصود ؛ لأنَّه إِذَا فَتَحَ ، فَقَدْ نَفَى جَمِيعَ الرُّفْثِ وَالْفَسْقِ ، كَمَا أَنَّه إِذَا قَالَ : ( لَا رِيبَ ) ، فَقَدْ نَفَى جَمِيعَ هَذَا الْجِنْسِ ، فَإِذَا رَفَعَ فَكَانَ النَّفِيُّ لَوَاحِدٌ مِنْهُ ، وَآيَةُ ذَلِكِ أَنَّ سَيِّدَيْهِ يَرَى أَنَّه إِذَا قَالَ : لَا غَلَامٌ عَنْكَ وَلَا جَارِيَةٌ ، فَهُوَ جَوابٌ مَنْ سَأَلَ ، فَقَالَ : أَغْلَامٌ عَنْكَ أَمْ جَارِيَةٌ ؟ فَالْفَتْحُ أُولَى ؛ لِأَنَّ النَّفِيَّ قَدْ عَمِّ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَحْجَةٌ مَنْ رَفَعَ أَنَّه يَعْلَمُ مِنَ الْفَحْوِيِّ أَنَّه لَيْسَ الْمَنْفِيَ رَفْتًا وَاحِدًا ، وَلَكِنَّه جَمِيعَ ضَرْبَوْهُ ، وَأَنَّ النَّفِيَّ قَدْ يَقُولُ فِي الْوَاحِدِ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ ، وَإِنَّ بُيُّنَّ فِيهِ الْاسْمِ مَعَ لَا ، نَحْوَ : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ (٧٤) .

ووَضَّحَ الْقَرْطَبِيُّ أَنَّهُمْ قَرَأُوا ( فلا رفت ولا فسوق ) بالرفع والتونين فيهما ، وكذلك قرأهما بالنصب بغير تتونين ، وأجمعوا على الفتح في : ( ولا جدال ) ، وهو يُقُوِّي قراءة النصب فيما قبله ؛ لأنَّ المقصود النفي العام من الرفت والفسق والجدال ، ولن يكون الكلام على نظام واحدٍ في عموم المنفي كلَّه ، وعلى النصب أكثر القراء (٧٥) .

ونكر أبو حيَّان أَنَّه من رفع الثلاثة جعل ( لا ) غير عاملة ، ورفع ما بعدها بالابتداء ، والخبر عن الجميع في قوله ( في الحج ) ، ويجوز أن يكون خبراً عن المبتدأ الأول ، وحذف خبر الثاني والثالث؛



لأنّ في الكلام ما يدلّ عليه ، ولا يجوز أن يكون خبراً عن الثاني ، ويكون قد حذف خبر الأول و الثالث لقبح هذا التركيب والفصل ، وقيل : ويجوز أن تكون ( لا ) عاملة عمل ( ليس ) ، فيكون ( في الحج ) في موضع نصب ، وهذا الوجه جزم به ابن عطية ، فقال : و( لا ) في معنى ليس في قراءة الرفع ، وذهب إلى أنّ هذا الذي جوّزه ، وجزم به ابن عطية ضعيف ؛ لأنّ اعمال ( ليس ) قليل جداً<sup>(٧٦)</sup> .

##### ٥- القراءة بتشديد الميم في ( لما ) بدلاً من تخفيفها :

قرأ عيسى بن عمر ( وإن كل ذلك لما ) بتشديد الميم ، وعلى هذه القراءة : إن نافية ، ولما بمعنى ( إلا ) ، وذلك في قوله تعالى : (( وَرُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُنْتَقَيْنَ ))<sup>[١]</sup> الرزخف : ٣٥ ] ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة الحسن ، وطلحة ، والاعمش ، وعاصم ، وحمزة ، وابن عامر في رواية ابن عمار ، وابن جماز ، وهشام برواية المشارقة ، وكذلك كانت قراءة أكثر المغاربة ، والداني عن أبي حسن والسطوي عن أبي جعفر<sup>(٧٧)</sup> .

وقرأ ابن عامر في رواية ابن نكوان ، والحلواني وابن عباد عن هشام ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف ( لما ) بفتح اللام وتحقيق الميم ، وهي مخففة من الثقيلة ، وما : هنا زائدة ، والمعنى : لِمَتَاع ، وقرأ : أبو رجاء ، وأبو حبيبة ( لما ) بكسر اللام ، أي للذى<sup>(٧٨)</sup> .

وقرأ الجمهور ( لما ) بفتح اللام وتحقيق الميم ، وهي المخففة من الثقيلة ، واللام الفارقة بين الإيجاب والنفي ، و(ما) زائدة ، و(متاع) خبر كل<sup>(٧٩)</sup> .

أما تخريج قراءة أبي رجاء وأبي حبيبة فعلى أنّ ( ما ) موصولة ، والعائد محذوف ، تقديره للذى هو متاع ، كقوله تعالى : ((تماماً على الذي أحسن))<sup>[٢]</sup> الأنعام : ١٥٤ ؛ إذ التقدير : على الذي هو أحسن ، وإن على هذا التخريج هي المخففة من الثقيلة ، وكل مبتدأ وخبره في المجرور ، أي : وإن كل ذلك لكتائن ، أو لمستقر الذي هو متاع ، ومن حيث هي مخففة من الثقيلة ، كان الإتيان باللام هو الوجه ، فكأنّ يكون التركيب لكما متاع ، ولكنه قد تمحّف هذه اللام إذا دلّ المعنى على أنّ ( إن ) هي المخففة من الثقيلة ، ومن ثم قد لا يجدوا حاجة لذكر اللام الفارقة<sup>(٨٠)</sup> .



وبين أبو الفتح ابن جني أنّ ( ما ) هنا "منزلة الذي ، والعائد إليها من صلتها ممحوف ، وتقديره : وإن كلّ ذلك هو متع الحياة الدنيا ، فكأنّه قال : وإن كُلّ ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا ، فجاز حذف هذا الضمير على انفصاله جوازاً قصداً لا مستحسنًا" <sup>(٨١)</sup> .

ومن خفف ( لما ) جعل ( إن ) مخففة من التقليلة ، وهو قول البصريين ، واسمها ( كل ) ، لكن ( لما ) خففت ونقص وزنها عن وزن الفعل ، وارتفع ما بعدها بالابتداء على أصله ، ويجوز أن يكون اسم ( إن ) مضمراً ، وهي هاءً ممحوفة ، و ( كل ) رفع بالابتداء وما بعدها خبر ( إن ) ، والجملة خبر ( إن ) ، وإن ( إن ) عند الكوفيين بمعنى ( ما ) ، و ( لما ) عندهم بمعنى ( إلا ) في قراءة من شدد ( لما ) ، ومن خفف الميم في ( لما ) ، ف ( ما ) عنده زائدة ، واللام داخلة على متع ، وقيل ( ما ) نكرة ، و ( متع ) بدل من ( ما ) <sup>(٨٢)</sup> .

وخرج الزجاج قراءة ( لما ) بالتشديد بأنّ معناها : وما كلّ ذلك إلا متع الحياة الدنيا ، وقال عن القراءة بتحفيف ( لما ) : إنّ ( ما ) زائدة ، والمعنى لمتع <sup>(٨٣)</sup> .

ونكر ابن زرعة أنّ من شدد كانت ( إن ) بمعنى ( ما ) النافية كالتى في قوله تعالى : ((إن الكافرون إلا في غُرورٍ)) [الملك : ٢٠] ، وإن ( لما ) بمعنى ( إلا ) ، والمعنى : ما كلّ ذلك إلا متع الحياة الدنيا ، ومن خفف جعل ( ما ) صلة ، والمعنى وإن كلّ ذلك لمتع الحياة الدنيا ( وإن ) الخفيفة من التقليلة ، ولم تعمل ( إن ) عمل الفعل حين خففت ؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف <sup>(٨٤)</sup> .

وقال الطوسي : " من شدد الميم جعل ( لما ) بمعنى ( إلا ) ، ومن خفف ... جعل ( إن ) المخففة من التقليلة ، وأدخل اللام للفصل بين النفي والإيجاب ، كقوله : (( وما وجَدْنَا لَكُثُرْهُمْ مِنْ عَهْدٍ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف : ١٠٢] ، ومن نصب بها مخففة، فقال : إن زيداً منطلق استغنى عن اللام ؛ لأنّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم ، و ( ما ) زائدة، والمعنى : وإن كلّ ذلك لمتع الحياة <sup>(٨٥)</sup> ، وبمثل هذا الكلام جاء عند الطبرسي؛ إذ بين أنّ من شدد ( لما ) كانت ( إن ) عنده بمنزلة ( ما ) النافية ، والمعنى : ما كلّ ذلك إلا متع الحياة الدنيا ، ومن قرأ ( لما ) بالتحفيف ، فإنّ ( إن ) عنده المخففة من

الثقلة ، واللام فيها هي التي تدخل لتعليل النفي والإيجاب ، ومن نصب بها مخففة فقال : إنْ زيداً لمنطلق استغنى عن هذه اللام ؛ لأنَّ النافية لا ينتصب بها بعدها اسم فلا يقع للبس فيه ، والمعنى : وإنْ كلَّ ذلك لمنْتَاعُ الحياة الدنيا<sup>(٨٦)</sup> .

٦- القراءة بإدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية ، وعدم حذف ألفها :

إذا دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية يجب حذف ألفها في غير الوقف ، فنقول : لَمْ التوانِي ، وَ فيما الرضا بالهوان ، أما في الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت ، فيقال : عَمَّه ، ولمَه ، وفيماه<sup>(٨٧)</sup> .

وقرأ عيسى بن عمر (عَمَّ) بالألف هكذا : عما ، في قوله تعالى : ((عَمَ يَتَسَاءَلُونَ)) [النَّبَا : ١] ، وكانت قراءة الجمهور بحذف الألف من (ما) الاستفهامية ، والحذف للتخفيف ، وقيل للفرق بين الاستفهام والخبر (٨٨) .

وقال الفراء : "إِذَا كَانَتْ ( مَا ) فِي مَوْضِعٍ ( أَيْ ) ، ثُمَّ وَصَلَتْ بِحَرْفِ خَافِضٍ نُّقْصَتْ الْأَلْفُ مِنْ ( مَا ) لِيَعْرِفَ الْاسْتِقْهَامَ مِنَ الْخَبَرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ( فِيمَ كُنْتُمْ ) [ النَّسَاءُ : ٩٧] ، وَ ( عَمْ يَسْأَلُونَ ) [ النَّبَأُ : ١] ، وَانْتَهَى فَصَوَابُ ، وَأَنْشَدْنِي الْمُفَضَّلُ :

إِنَّا قَاتَلْنَا بِقَتْلَنَا سَرَّاکُمْ  
أَهْلَ الْلَّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ  
وَأَنْشَدْنِي الْمُفْضَلِ أَيْضًا :

على ما قام يشتمنا لئيم  
كخنزير تمرغ في رماد<sup>(٨٩)</sup>

ونكر الزجاج في كلامه عن قوله تعالى: ( عَمَّ يَتْسَاءلُونَ ) أَنَّهُ إِذَا " وَقَتْ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ وَقَتْ بِالْهَاءِ ، فَقَلَّتْ: لَمَّا ، وَبِمَّا ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ حُذِفَتْ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لِلْاسْتِفْهَامِ خَاصَّةٌ فَيُجُوزُ ذَلِكُ ، وَلَا يُجُوزُ ذَلِكُ فِي الْمَوْصَلَةِ ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ فِيهَا لَيْسَ بِآخِرِ الْأَسْمَاءِ ، وَإِنَّمَا الْأَلْفَ وَسْطٌ ، وَحُذِفَهَا ؛ لَأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ عَوْضٌ مِنْهَا ، فُحُذِفَتْ اسْتِخْفَافًا ؛ لَأَنَّ الْفَتْحَةَ دَالَّةٌ عَلَيْهَا ، وَلَا يُجُوزُ إِسْكَانُ هَذِهِ الْحُرُوفِ" (٤٠) .



وتكتب ( عما ) إذا كانت صلة أو غير صلة موصولة للإدغام نحو قوله تعالى : ( قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصِحُّنَ تَأْمِينٌ ) [ المؤمنون : ٤٠ ].

وشارك عيسى بن عمر عبد الله مسعود ، وعكرمة ، وأبي بن كعب في قراءة ( عما ) بإثبات الألف<sup>(٩١)</sup> ، وذكر الأخفش الأوسط أنها لهجة ، وهي عند ابن هشام وغيره لغة نادرة<sup>(٩٢)</sup>.

وصف ابن جني قراءة عيسى ( عما يتسائلون ) بأنها أضعف اللغتين ، أعني إثبات الألف في ( ما ) الاستفهامية إذا دخل عليها حروف الجر<sup>(٩٣)</sup> .

وقال مكي : " لا يجوز إثبات الألف إلا في الشعر ، كما لا يجوز حذف الألف إذا كانت ( ما ) خبراً<sup>(٩٤)</sup> ، نحو قوله تعالى : ( وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ) [ البقرة : ٧٤ ] .

وبين الزمخشري أنّ ( عم ) أصله ( عما ) ، أي إنّه حرف جر دخل على ( ما ) الاستفهامية ، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر ، والاستعمال الكثير على الحذف ، والأصل قليل ، ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن<sup>(٩٥)</sup> .

وقرأ الجمهور ( عم ) بميم المشدّدة فقط ، وروي عن ابن كثير أنه أوصل ( عم ) بالهاء ، وهي هاء السكت ، فأجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(٩٦)</sup> ، وقد علق أبو حيان الأندلسي على هذه القراءة ، أي قراءة ( عمّه ) بقوله : " أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ لأنّ الأكثر في الوقف على ما الاستفهامية هو بالحاق هاء السكت " <sup>(٩٧)</sup> .

وعلق الشهاب الخفاجي على قراءة عيسى ؛ فقال : " أصله عما ، فحذف الألف ، وقرئ به على الأصل في الشواد ، وهو مخالف للاستعمال ، واختلقو في الداعي له ، والعلل النحوية حالها في الضعف معلوم " <sup>(٩٨)</sup> .

#### الخاتمة :

لقد تبيّن لنا من هذا البحث أنّ عيسى بن عمر قرأ بتشديد النون في ( لكن ) بدلاً من تخفيفها بحسب رسم المصحف ، واعتاد عيسى أن يكسر لام الأمر بعد الواو بدلاً من إسكانها في قراءة الجمهور .

وастعمل (لات) في قراءته لـى أنها حرف جر ، على حين تعامل معها جمهور القراء على أنها أداة تعلم عمل (ليس) ، وقرأ عيسى بجعل (لا) نافية للجنس ، وتعامل معها جمهور القراء على أنها نافية مهملة. وقرأ أيضاً بتشديد الميم في (لما) بدلاً من تخفيفها في قراءة الجمهور ، وكان لا يرى من ضيرٍ من إدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية وعدم حذف ألفها، وجاءت قراءة الجمهور على القاعدة المشهورة التي اتفق عليها النحويون ؛ فحذفوا ألف (ما) الاستفهامية للتخفيف.

## الهوامش:

- (١) ينظر المقتضب : ١٠٧/٤ - ١٠٨ - ١٣٨ .

(٢) ينظر التيسير في القراءات السبع : ٢٨٣ .

(٣) ينظر أوضح المسالك : ٣٨١/١ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٥٩/١ .

(٤) ينظر مختصر في شواد القرآن : ٥٩ ، القراءات القرآنية الشاذة ، داليا حسن : ١٤٠ .

(٥) ينظر مختصر في شواد القرآن : ٢٩ .

(٦) الكشاف : ٦١٥/١ .

(٧) ينظر إعراب القراءات الشواد : ٣٤١ .

(٨) ينظر البحر المحيط : ٤١/٣ .

(٩) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، لبهجت عبد الواحد : ١٣٢/٢ .

(١٠) الدر المصون : ٣٦١/٣ .

(١١) ينظر تفسير أبي السعود : ٥٤١/١ .

(١٢) ديوان المتنبي : ٣٤٥ .

(١٣) ينظر شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٢٦٥ ، جامع الدروس العربية : ٢٩٣ . ، ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد : ٤٦ .

(١٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٧٢/٢ .

(١٥) ينظر البحر المحيط : ٢٣/٣ ، تفسير أبي السعود : ٥٢٨/١ ، روح المعاني : ٢١/٤ .

(١٦) معاني القرآن واعرابه : ٤٥١/١ .



- (١٧) إعراب القرآن : ٣٩٨/١ .
- (١٨) ينظر التبيان في تفسير القرآن: ٥٤٨/٢ .
- (١٩) ينظر : المحرر الوجيز ، لأبن عطية: ٣٠٩ /٢ ، الدر المصنون : ٣٣٩/٣ .
- (٢٠) ينظر المحرر الوجيز: ٥١٣/٣ ، البحر المحيط : ١١٥/٦ ، مغني اللبيب : ٢١٧/٣ .
- (٢١) ينظر الجنى الداني : ١١١ ، مغني اللبيب: ٢١٧/٣ ، ينظر موسوعة معاني الحروف العربية ، للدكتور علي جاسم: ١٦٦ .
- (٢٢) ينظر الجنى الداني : ١٢٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢١/٣ ، اللامات دراسة نحوية ، للدكتور عبد الهادي الفضلي : ٦٩ .
- (٢٣) ينظر البحر المحيط : ٤٨/٢ ، آثر القراءات في الدراسات نحوية والصرفية ، لأحمد الغامدي : ٧٣ .
- (٢٤) ينظر المحرر الوجيز: ٤٤٤ /١ .
- (٢٥) ينظر مختصر في شواد القرآن : ١٩ .
- (٢٦) ينظر إعراب القرآن : ١/١ .
- (٢٧) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١٦٣/٣: .
- (٢٨) ينظر شرح التسهيل : ٥٧/٤ .
- (٢٩) ينظر البحر المحيط : ٤٨ /٢ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
- (٣١) ينظر البحر المحيط : ٣٦٠/٢ ، الدر المصنون : ٦٥٣ /٢ .
- (٣٢) ينظر مختصر في شواد القرآن : ٢٤ ، البحر المحيط : ٣٦٠/٢ .
- (٣٣) ينظر مختصر في شواد القرآن : ١١٥ ، المحرر الوجيز : ٦٣٠/٦ ، البحر المحيط : ١٣٩/٧ .
- (٣٤) معاني القرآن : ٣١٤/٢ .
- (٣٥) ينظر إعراب القرآن : ٢٤٩/٣ .
- (٣٦) ينظر الفوائد العجيبة : ٢٥ .
- (٣٧) ينظر الدر المصنون : ١٢/٩ .
- (٣٨) ينظر مغني اللبيب : ٣٦١ /٣ .



- (٣٩) ينظر ارشاف الضرب : ١٢١١/٣ .
- (٤٠) ينظر البحر المحيط : ٧/٢ ، معجم القراءات القرآنية ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ٧٦-٧٧ .
- (٤١) الكتاب : ٥٨/١ .
- (٤٢) معاني القرآن : ٤٩٢/١ .
- (٤٣) شرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٢ .
- (٤٤) معاني القرآن : ٣٩٨/٢ .
- (٤٥) ينظر مغني اللبيب : ٣٦٤-٣٦٦/٣ ، معجم القراءات ، للخطيب : ٧٦ .
- (٤٦) تفسير الطبرى : ١٥/٢ .
- (٤٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٠/٤ .
- (٤٨) إعراب القرآن : ٣٥٤-٤٥٣/٣ .
- (٤٩) ينظر مختصر في شواد القرآن : ١٣٠ .
- (٥٠) ينظر الكشاف : ٢٤١-٢٤٢/٥ .
- (٥١) المحرر الوجيز : ٣٢٢/٧ .
- (٥٢) ينظر مغني اللبيب : ٢٨٣/٣ ، ابن النحوية وحاشيته على الكافية ، لحسن محمد : ١٨٧/١ ، شرح تحفة الطلاب ، لأبن الهائم : ٢٧٢/١ .
- (٥٣) ينظر المحرر الوجيز : ١٩٢/١ ، معجم القراءات القرآنية : ٨٧ .
- (٥٤) ينظر الكتاب : ٢٩٥-٢٩٦/٢ .
- (٥٥) ديوان الراعي النميري: ١٩٣ .
- (٥٦) ينظر الكتاب، الهمامش رقم ( ٣ ) : ٢٩٥/٢-٢٩٦ .
- (٥٧) إعراب القرآن : ٢١٦/١ .
- (٥٨) ينظر المحرر الوجيز : ١٩٢/١ .
- (٥٩) ينظر البحر المحيط: ٣٢٢/١ .
- (٦٠) المحرر الوجيز : ١٩٢/١ .
- (٦١) الجامع لأحكام القرآن : ٤٨٩/١ .



- (٦٢) ينظر البحر المحيط : ١/٣٢٢ .
- (٦٣) الدر المصنون : ١/٣٠٤ .
- (٦٤) ينظر المحرر الوجيز : ١/٤٨٢ ، البحر المحيط : ٢/٩٦ ، معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١/٢٧١ .
- (٦٥) معاني القرآن : ١/١٢٠ .
- (٦٦) تفسير الطبرى : ٣/٤٩٢ .
- (٦٧) ينظر شرح الهدایة ، لأبى العباس المهداوی : ١/١٩٤ .
- (٦٨) ينظر إعراب القرآن : ١/٢٩٥ .
- (٦٩) ينظر مشكل إعراب القرآن : ١/٨٩ .
- (٧٠) ينظر التذكرة في القراءات الثمان : ٢/٢٦٧ .
- (٧١) التبيان في تفسير القرآن: ٢/١٦٢ .
- (٧٢) ينظر الكشاف : ١/٤٠٧ .
- (٧٣) ينظر المحرر الوجيز : ١/٤٨٣ .
- (٧٤) ينظر مجمع البيان : ٢/٣٦ .
- (٧٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن : ٣/٣٢٤ .
- (٧٦) ينظر البحر المحيط : ٢/٩٦ .
- (٧٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ٤/٤١١ ، البحر المحيط : ٨/١٦ ، النشر في القراءات العشر : ٢/٢٩١ ، معجم القراءات ، للخطيب : ٨/٣٧٣-٣٧٤ .
- (٧٨) ينظر المحتسب : ٢/٢٥٥ ، المحرر الوجيز : ٥/٥٤ .
- (٧٩) ينظر البحر المحيط : ٨/١٦ ، الدر المصنون : ٩/٥٨٦ .
- (٨٠) ينظر البحر المحيط: ٨/١٦ ، الدر المصنون : ٩/٥٨٦ .
- (٨١) المحتسب : ٢/٢٥٥ .
- (٨٢) ينظر مشكل إعراب القرآن : ٢/٢٨٣ .
- (٨٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ٤/٤١١ .



- (٨٤) حجة القراءات : ٦٤٩ - ٦٥٠ .
- (٨٥) التبيان في تفسير القرآن : ١٩٥/٩ .
- (٨٦) ينظر مجمع البيان : ٧٠/٩ .
- (٨٧) ينظر مغني اللبيب : ٤/١٩ ، النحو الوفي : ٤٣٣/٢ .
- (٨٨) ينظر المحتسب : ٢/٢ ، البحر المحيط : ٤٠٢/٨ ، مغني اللبيب : ٤٠٢/٨ ، فتح الباري، ابن حجر العسقلاني : ٦٨٩/٨ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع ، لجمال الدين الأندلسي : ٢١٧ .
- (٨٩) معاني القرآن : ٢٩٢/٢ .
- (٩٠) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٧-٤٢٨/١ .
- (٩١) ينظر البحر المحيط : ٤٠٢ .
- (٩٢) ينظر مغني اللبيب : ٤/٤ .
- (٩٣) ينظر المحتسب : ٣٤٧/٢ .
- (٩٤) مشكل إعراب القرآن : ٤٤٩/٢ .
- (٩٥) ينظر الكشاف : ٢٩٣/٦ .
- (٩٦) ينظر فتح الباري : ٦٨٩/٨ .
- (٩٧) البحر المحيط : ٢٠٤/٨ .
- (٩٨) حاشية الشهاب : ٣٧٧/٩ .

#### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب (ت٥٧١٨هـ) ، تحقيق حسن محمد عبد الرحمن أحمد ، ط١، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٩٨٨م.
٢. أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، أحمد محمد أبو عريش الغامدي، إشراف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شibli، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٩٨٩م.
٣. ارتضاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٥٧٤٥هـ) (تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٩٨٨م).



٤. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبي (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمود السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.
٥. عراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن اسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط٢، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
٦. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط٢، دار الفكر، العتبة الكاظمية المقدسة، ١٩٩٣م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنباري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ.
٨. الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق الدكتور موسى بنائي العليي، ط١، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
٩. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب، بيروت، ١٩٩٣م.
١٠. التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب العاملي، ط١، دار إحياء التراث، لبنان، ١٤١٢هـ.
١١. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم غلبون الحلبي (ت٣٩٩هـ)، تحقيق أيمان رشدي سويد، ط١، جدة، ١٩٩١م.
١٢. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (ت٩٨٢هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون تاريخ.
١٣. تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للنشر والطباعة، مصر، ١٤٤٢هـ.
١٤. جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلايىنى (ت١٣٦٤هـ)، تحقيق علي سليمان شباره، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠١٠م.
١٥. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م.
١٦. الجنى الدانى في حروف المعانى، للحسن بن قاسم المرادي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.



١٧. حاشية الشهاب ( عنية القاضي وكفاية الراضي ) ، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م.
١٨. حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين سعد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
١٩. حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م.
٢٠. الدر المصنون في علم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسفالمعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، ط٣ ، دار القلم ، دمشق ٢٠١١م .
٢١. ديوان الراعي النميري ، لغبيـد بن الحسين الراعي النميري (ت ٩٧هـ) ، تحقيق راينهـرت فـايـرـت ، ط١ ، دار النـشر فـرانـتسـ شـتـايـنـرـ بـفـيـسـبـادـنـ ، بـيـرـوـتـ ١٩٨٠ـمـ .
٢٢. ديوان المتنبي ، لأبي الطيب أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤هـ) ، دار بـيـرـوـتـ لـطـبـاعـةـ وـنـشـرـ ، بـيـرـوـتـ ١٩٨٣ـمـ .
٢٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ١٤١٥هـ .
٢٤. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
٢٥. شرح تحفة الطالب ، للعلامة أحمد بن محمد الهائم (ت ٨١٥هـ) ، تحقيق أحمد شيخ عبد اللطيف ، إشراف الدكتور حسن البهوي والدكتور حسن الشاعر ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٩٣م .
٢٦. شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المخنون ، ط١ ، دار هـجـرـ لـطـبـاعـةـ وـنـشـرـ ، الأـرـدـنـ ، ١٩٩٠ـمـ .
٢٧. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذـيـ (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق يوسف حسن نـمـرـ ، ط٢ ، جامعة قارـيونـسـ ، بـنـغـازـيـ ، ١٩٩٦ـمـ .
٢٨. شرح الهدـاـيـةـ ، لأـبـيـ العـبـاسـ أـحـمـدـ بـنـ عـمـارـ المـهـدـوـيـ (ت ٤٤٠هـ) ، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدـرـ ، مـكـتـبـةـ الرـشـدـ ، الـرـيـاضـ ، ١٤١٥ـهــ .



٢٩. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، ط١ و ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، ١٤٠٥ هـ.
٣٠. فتح الباري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المكتبة السلفية ، ١٣٧٩ هـ.
٣١. الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للعلامة المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح ، ط١ ، مكتبة دار الزمان ، ٢٠٠٦ م.
٣٢. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية ، لابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم الصامن ، ط١ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ م.
٣٣. كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م.
٣٤. الكشاف عن حقائق غواصي التزييل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مغوض ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨ م.
٣٥. اللامات دراسة نحوية شاملة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي ، ط١ ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠ م.
٣٦. مجمع البيان في تفسير القرآن ، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ، ط١ ، دار العلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ م.
٣٧. المحتب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصيف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٩٩٤ م.
٣٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، وعبد العال بن إبراهيم الشافعي ، ط٢ ، الدوحة ، ٢٠٠٧ م.
٣٩. مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، ط١ ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ١٩٩٨ م.
٤٠. المساعد على تسهيل الفوائد ، للإمام بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، ط٢ ، مكة المكرمة ، ٢٠٠١ م.



٤١. مشكل إعراب القرآن ، لمكي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط ٢ ، دار المأمون ، دمشق ١٩٨٧م.
٤٢. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد القراء (ت ٥٢٠٧هـ) ، ط ٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م.
٤٣. معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن سري (ت ٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م.
٤٤. معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبداللطيف الخطيب ، ط ١ ، دار سعد الدين ، دمشق ، ٢٠٠٢م.
٤٥. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
٤٦. موسوعة معاني الحروف العربية ، للدكتور علي جاسم سلمان ، دار إسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٣م.
٤٧. النحو القرآني قواعد وشواهد ، للدكتور جميل أحمد ظفر ، ط ٢ ، مكتبة الملك فهد ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ.
٤٨. النحو الوفي ، لعباس حسن ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ١٤٢٧هـ.
٤٩. النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠١٦م.